

ربيع امه في الرق والحرية وحكم الرقيق المدبر في حياة السيد
حكم المبالغة في سائر الاحكام الا في رهنه فانه باطل
على المذاهب الذي قطع به الجمهور كما قاله في الروضة
في بابه والفقن بكر الشافعي وسند الموت هو من
لم يحصل به شيء من احكام العتق ومقدماته بخلاف
الميرس والكاتب والعتق عتقه بصفتها المستودعة
سواء كان ابواه مملوكين او عتقين او حريين اصليين
بان كانا كافرين واسترق هو كما قاله النووي في
تهذيبه **قوله** لو وجد مع مذكر مال او نحوه في يده
بعد موت سيده فنتازع هو والورثة فيه فقال
الميرس كسبته بعد موت سيده وقال الوارث بل قبله
صدقة المدبر بيمينه لان الميرس فترج وهذا مجله
وللمدبرة اذا قالت ولدته بعد موت السيد فهو ميرس
وقال الوارث بل قبله فهو ميرس فان القول قول الوارث
لانها تزعم حريته واكثر لا يدخل تحت اليه ولتقدم
بينة المدبر على بينة الوارث اذا اتاها بيمينه على
ما قاله لا عتقت راجعا ليد ولو ذكر جلدان احدهما
واتت بولد او عناه احداهما حقه وتمن لشريكه
نصف قيمتها ونصف مهرها وصارت ام ولد له وبطل
النبيذ وان لم ياخذ شريكه نصف قيمتها لان العراة لا توثق
على اخذها وياخذ امر المدبر المدبر في حياة السيد

ويعد

ويعد موته كما في الملق عتقه بصفة ولو قال لا سترت
حرة بعد موتي بعين سنن سلام تفتت الا يفتي
تلك المدة من حين الموت ولا يفتيها ولدها في حكم
الصفة الا ان اتت به بعد موت السيد وتوفيل بفتي
المدة فيفتيها في ذلك فيفتت من اس لمال كولا المستق
بجامع ان كلا منهما لا يجوز ارقا لهما ويؤخذ من القياس
ان محل ذلك اذا علمت به بعد الموت ولو قال لبيده اذا
قرت القران وميت فانت حرة فان القران قبل موت
السيد عتقت بموته وان قرأ بعينه لم يفتت بموت
السيد وان قال ان قرأت قرانا وميت فانت حرة فقرأه
بعض القران ومات السيد عتقه والفرق التعريف
والتشكيك كما نقله البغوي عن النضر قال الربيريه
والصواب ما قاله الاصل في المحصول ان القران
يطلق على التليل والكثير لانه اسم جنس كما لا يصل
لنحوه تعالى تحت نص عليك احسن القصص
عيا وحيا اليك هذا القران وهذا كطلبه كان بكلمة
بالاجماع لان السورة ملكية وبعد ذلك نزل كثير من
القران وما نقل عن النص ليس على هذا الوجه فان
القران بالامر عند الشافعي يقع على التليل والكثير
بفتح الهمزة اسم جمع اذاده الفيض في تفسير
سورة البقرة ولغة الشافعي غير هذا وانما يقع على